



باعتبارها في نفس مستوى القانون وحجيته. وتحدث راجح عن مفهوم الصكوك الذي ورد في عنوان الندوة وقال بأن الصكوك هي التزام الدول الموقعة على الاتفاقيات والعهود وإيداعها كالتزام من الدول على تنفيذ ما جاء في تلك الاتفاقيات ..

هذا وقد استعرض المشاركون في اليوم الأول من الندوة العديد من أوراق العمل خلال جلستي عمل كانت الأولى برئاسة الدكتور/محمد سعد نجاد والأستاذ/ ناصر الكولي مقررا وتم التطرق إلى ورقة العمل الأولى المقدمة من الدكتورة/ سارة محمود العراسي بعنوان: «المواثمة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان» وفي الجلسة الثانية لليوم الأول برئاسة الدكتور / علي مهدي علوي. والأستاذة/ إلهام الغزالي مقررا تم التطرق لورقة العمل الثانية المقدمة من الأستاذ المحامي/ جمال محمد الجعبي بعنوان: «القوة الإلزامية لنصوص الصكوك الدولية وفقا للنص الدستوري والقوانين المحلية» وفي اليوم الثاني من الندوة التي قسمت إلى ثلاث جلسات عمل كانت الأولى برئاسة القاضي/ نبيل عبد الحبيب النقيب والأستاذ/ سامي جواس مقررا وتم التطرق إلى ورقة العمل الثالثة المقدمة من الأستاذ المحامي/ صلاح علي المرسي بعنوان: «الإشكالات القانونية والقضائية التي تواجه العاملين على إنفاذ القانون (قضاة، نيابة، محامين) عند تعاملهم مع القضايا

أولوية كبيرة وقد نص على هذا كما ورد في المادة السادسة من دستور الجمهورية اليمنية معتبرا أن احترام حقوق الإنسان ومواثيقها لا يقتصر على القائميين عليها فقط بل هو واجب على كل إنسان. وأوضح أيكنبرج أن سيادة القانون وتعزيز دور القضاء هي من أولويات الإصلاح الشامل في المنطقة، كونها تمثل جوهر حقوق الإنسان وممارستها فضلا عن الحد من الانتهاكات المرتبطة بذلك كما أن الالتزام بها يشكل تحديا لتعهدات الدول وفقا للمواثيق الدولية.

الجلسة الختامية للندوة وفي ظهيرة الخميس الموافق ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩م وهو اليوم الثاني للندوة خصصت جلسة ختامية للندوة برئاسة الأستاذ عبد الله محمد راجح -نقيب المحامين اليمنيين- الذي أكد على ضرورة الالتزام والتنفيذ الفعلي للاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان داعيا في الوقت ذاته كافة القضاة والمحامين وأعضاء النيابة والجهات الأمنية حماية حقوق الإنسان والحفاظ عليها. وأوضح راجح في الجلسة الختامية -أن الجهات القضائية هي مسئولة على التطبيق العملي للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من البرلمان واستوفت كل الإجراءات الدستورية حتى لو لم تأتي تلك الاتفاقيات الدولية في النصوص التشريعية المحلية

إليها البعض بقصد الابتزاز وبقصد تمرير أجندة خاصة بعيدة كل البعد عن الدستور والقانون .

وخلص الوزير في كلمته إلى ضرورة ان تخرج الندوة بتوصيات عملية قابلة إلى التطبيق ، بما يمكن عمله في هذا السياق موضحا انه إذا كان هناك نصوص في أي اتفاقيات دولية انضمت إليها اليمن وتتعارض معها نصوص في قوانيننا الداخلية فنحن على استعداد لدراسة مثل هذه التعديلات والمقترحات التي سوف تخلص هذه الندوة العلمية القيمة .

من جانبه ارجع ممثل مؤسسة فريدريش في اليمن -فيلكس أيكنبرج -سبب غياب التزام عدد من العاملين على إنفاذ القانون "قضاة، نيابة، محامين" بأحكام ونصوص الاتفاقيات التي صادقت عليها في القوانين اليمنية لعدم الوعي الكامل بها مما يتطلب إقامة دورات تدريبية وندوات توعوية للعاملين على إنفاذ القانون تتعلق بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بالإضافة إلى تزويد الدارسين بالمعهد العالي للقضاء وكليات الحقوق والشريعة والقانون وكليات ومراكز التدريب والتأهيل التابعة للمؤسسات الأمنية بمحتوى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن وكيفية تطبيقها في الواقع من قبلهم بعد تخرجهم. وقال أيكنبرج إن اليمن صادقت على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وأعطتها